

دور مؤسسات الدعم والمرافقة في ترقية عمل المقاولات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

- دراسة حالة (ANGEM)، (ENSEJ)، (L'ANDI)، (CNAC) -

د: لعذور صورية

أستاذة محاضرة قسم - ب -

جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريبرج

Email : maramdoctorat@yahoo.fr

Abstract :

The Small and medium entrepreneurship have a major role to play in developing national economy of any country by providing jobs, exploiting local wealth, improving social conditions,etc. so it was incumbent on the state to provide various forms of support to help them survive and continuity, especially in light of the new competition created by globalization, And in this regard Algeria has established several specialized bodies and institutions in this field.

Through available statistics, it became clear to us the crucial role of these agencies in promoting the entrepreneurial work of small and medium enterprises through: Providing administrative, financial support, strengthening and providing advice, accompanying young entrepreneurs with the implementation of their investment projects, granting subsidies and tax concessions. ..etc.

Keywords: entrepreneurship, small and medium entrepreneurship, support and accompaniment institutions.

الملخص:

لمؤسسات المقاولات الصغيرة والمتوسطة دور كبير في تنمية الاقتصاد الوطني لأي بلد من خلال: توفير مناصب الشغل، استغلال الثروات المحلية، تحسين الظروف الاجتماعية...الخ، لذا كان لزاما على الدولة تقديم مختلف أشكال الدعم التي تساعد على بقاء واستمرارية هذه المؤسسات خاصة في ظل المنافسة الجديدة التي أفرزتها العولمة، والجزائر قامت في هذا الصدد بإنشاء العديد من الهيئات والمؤسسات المتخصصة في هذا المجال.

ومن خلال الاحصائيات المتوفرة اتضح الدور البالغ الأهمية لهذه الأجهزة في ترقية العمل المقاولاتي لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال: تقديم الدعم الاداري، المالي، تدعيم وتقديم الاستشارة، ومرافقة الشباب ذوي المشاريع في تطبيق مشاريعهم الاستثمارية، منح الاعانات المالية والامتيازات الجبائية، متابعة الاستثمارات...الخ.

الكلمات الدالة: المقاولات، مؤسسات المقاولات الصغيرة والمتوسطة، أجهزة الدعم والمرافقة .

مقدمة:

تعتبر مؤسسات المقاولات الصغيرة والمتوسطة المحرك الأساسي للتنمية والتطور الاقتصادي وأداة لتنوع وإنعاش الاقتصاد في جميع البلدان، من خلال مساهمتها الفعالة في إنشاء الثروة وخلق مناصب الشغل إلى جانب التنافسية في عالم سريع الحركة يتسم بالتجديد والتغير المستمر لأذواق المستهلكين، وعليه قامت العديد من الدول على غرار الجزائر إلى استحداث عدة أجهزة متخصصة، هدفها خلق مؤسسات مقاولات صغيرة ومتوسطة تكون كبديل جديد لتنوع النسيج الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، ومحاولتها لتذليل كافة المشاكل والصعوبات التي تواجهها خلال مراحل إنشاء المشروع، لا سيما المالية منها والادارية، ومن بين هذه الهيئات نجد الوكالة الوطنية لدعم القرض المصغر (ANGEM)، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (L'ANDI)، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ENSEJ)، الوكالة الوطنية للتأمين على البطالة (CNAC)، وهي المؤسسات التي تم أخذها في هذا البحث كدراسة حالة لمعرفة فيما إذا كانت الخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات محفز على زيادة عدد المقاولات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر.

من هذا المنطلق يمكن طرح اشكالية بحثنا في التساؤل الرئيسي التالي: ماهو الدور الذي تقوم به كل من مؤسسات (ANGEM)، (L'ANDI)، (ENSEJ)، (CNAC)، لترقية عمل المقاولات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر؟

يندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي، الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي خصائص المقاولات وقطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة؟

- ماهي المواصفات التي تجعل من المقاول مسير جيد؟

- ماهي أنواع المقاولات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر؟

- هل نجحت كل (ANGEM)، (L'ANDI)، (ENSEJ)، (CNAC) في ترقية عمل المقاولات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر؟

للإجابة على الإشكال المطروح، تم تقسيم الورقة البحثية إلى المحاور التالية:

- المحور الأول: يتعلق بالجانب النظري، تم من خلاله التطرق إلى مفهوم المقاول، ومؤسسات المقاولات الصغيرة والمتوسطة؛
- المحور الثاني: يتعلق بالجانب التطبيقي، تناولنا من خلاله إسهامات كل من مؤسسة (ANGEM)، (L'ANDI)، (ENSEJ)، (CNAC) في ترقية عمل مؤسسات المقاولات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر.

أهمية الدراسة: تتمثل أهمية بحثنا، في النقاط التالية:

- أهمية المقاول في توفير مناصب شغل وتحقيق الثروة؛
- تعتبر مؤسسات المقاولات الصغيرة والمتوسطة إحدى أهم قطاعات النشاط الاقتصادي؛
- أهمية المكانة التي تحتلها الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني.

أهداف الدراسة:

- التعرف على أهم الخدمات التي تقدمها هيئات الدعم والمرافقة لتنمية الروح المقاولاتية لدى حاملي المشاريع الخاصة؛
- التعرف على دور كل من (ANGEM)، (L'ANDI)، (ENSEJ)، (CNAC) في تذليل مختلف الصعوبات والعقبات القائمة أمام استمرار ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- إبراز دور كل من (ANGEM)، (L'ANDI)، (ENSEJ)، (CNAC) في ترقية عمل مؤسسات المقاولات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الأول: الجانب النظري

أولاً: مفهوم المقاولاتية

- 1- تعريف المقاولاتية: لقد تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم المقاولاتية وفقاً لتعدد التعاريف التي تناولت المقاول، إذ تعرف على أنها¹:
 - " الفعل الذي يقوم به المقاول والذي ينفذ في سياقات مختلفة وبأشكال متنوعة، فيمكن أن يكون عبارة عن إنشاء مؤسسة جديدة بشكل قانوني، كما يمكن أن يكون عبارة عن تطوير مؤسسة قائمة بذاتها"².
- " المقاول عبارة عن السيرورة التي تبدأ بفكرة وتنتهي بعرض منتج جديد ذو قيمة في السوق، وبين لاثنتين المغامرة بالجمع والتنسيق بين مختلف الموارد المتوفرة وخوض كافة المخاطر المترتبة عن هذه العملية، وبما أن السيرورة هو التجديد سواء على مستوى المنتج المادي أو الفكري (الطرق والمناهج...) أو اكتشاف موارد جديدة فتتطوي المقاول على مبدأ الإبداع"³.
- " نوع من السلوك يتمثل في السعي نحو الابتكار، تنظيم وإعادة تنظيم الآليات الاقتصادية والاجتماعية من أجل استغلال موارد وحالات معينة، تحمل المخاطرة وقبول الفشل، إنه مسار يعمل على خلق شيء ما مختلف والحصول على قيمة بتخصيص الوقت والعمل الضروري مع تحمل الأخطار المالية، النفسية والاجتماعية المصاحبة لذلك، والحصول على نتائج في شكل رضا مالي وشخصي"⁴.
- مهما كان المعنى الذي أعطى للمقاول، فإن هذه الأخيرة تجمع بين المفاهيم الثلاث الرئيسية: إنشاء مؤسسة، روح المقاول والمقاول، كما يلي⁵:
 أ- خلق وإنشاء المؤسسة: تتعدد أشكال خلق النشاط (أشكال المقاول) حسب طبيعة المشروع وصاحب المشروع، حيث نجد:
 - المؤسسات ذات النشاط الجديد: وهنا المقاول يقوم بخلق نشاط إنتاجي أو خدماتي جديد وبالتالي وسائل وطرق عمل وإنتاج جديدة؛
 - مؤسسات استعادة النشاط: وهو ما تعلق بمؤسسة أو نشاط متوقف أو موجود يقوم المقاول باستعادة ومتابعة العمل فيه وتطويره؛
 - خلق مؤسسة من رحم المؤسسة: وهنا يتعلق بأجير تقوم المؤسسة الأم التي يزاوّل نشاطه بها، بمساعدته على خلق نشاطه المستقل.
 ب- السلوك والروح المقاولاتية: يعد السلوك المقاولاتي نتيجة للروح المقاولاتية للمقاول، فخلق مؤسسة يتطلب شخص (أو أشخاص) لهم رد فعل إيجابي اتجاه الأخطار وقبولها وتوجه نحو الفرص وكذلك قدرات على المبادرة وعلى حل المشاكل...إلخ،
 ج- المقاول: يعتبر J.B. SAY من أوائل المنظرين لهذا المفهوم، إذ اعتبره المبدع الذي يقوم بجمع وتنظيم وسائل الإنتاج، بهدف خلق منفعة جديدة. وفيما يلي نقدم بعض التعاريف للمقاول كما يلي:
 - عرف المقاول على أنه: " المقاول يمكن اعتباره ذلك (أو تلك) الذي يأخذ ويتحمل الأخطار بجمع الموارد بشكل فعال، يبتكر في إنتاج خدمات ومنتجات بطرق إنتاج جديدة، يحدد الأهداف التي يريد بلوغها وذلك بتخصيصه الناجع للموارد"⁶.
- وفي موضع آخر عرف على أنه: " كل فرد يدير مؤسسة لحسابه الخاص والذي يضع مختلف عوامل الإنتاج (الأعوان الطبيعيين، رأس المال، العمل...) بهدف بيع منتجات سلعية أو خدمات، زهو أيضاً الشخص الذي يريد وقادر على تحويل فكرة إلى ابتكار ناجح"⁷.
- أما Joseph Schmpeter فقد قدم بعداً جديداً لمفهوم المقاول و المقاولاتية، فقد ربط المقاول بالشخص المبدع والمبتكر والمجدد فهو كل من يستطيع: إنتاج منتج جديد، استخدام أسلوب إنتاج جديد، فتح جديد للسوق، اكتشاف مصادر جديد للمواد الأولية، تنظيم جديد للإنتاج⁸.
 من خلال سبق نستنتج بأن المقاول كل شخص مبدع ومبتكر قادر على أن يدير مؤسسة لحسابه.

2- خصائص المقاولاتية: هناك العديد من الخصائص التي تميز بين المقاول من جهة وقطاع الأعمال الصغيرة من جهة أخرى، ويمكن تلخيصها فيما يلي:⁹

- أ- الإبداع: يرتكز نجاح المقاولات على الإبداع، فقد يكون إبداع تكنولوجي مثل منتج جديد، طريقة جديدة في تقديم المنتج أو الخدمة، التسويق أو التوزيع، سلسلة القيمة بين المنظمات المختلفة. أما المنظمات الصغيرة فتؤسس المنتج أو الخدمة وتميل إلى الإنتاج بالطريقة التي تؤسسها، وهذا لا يعني أنها لا تعمل شيئا جديدا ولكنها تميل إلى ولا تعمل إلى التوجه نحو العالمية؛
- ب- إمكانية النمو: إن الاعتماد على حجم الأعمال دليل ضعيف على ريادة الأعمال أم لا؟ فالتعريف الحقيقي هو التوجه الذي يأخذه المشروع، فالمقاولات تملك علاقة قوية في إمكانية النمو أكثر من الأعمال الصغيرة. وكذلك ترتكز الإبداع بينما المشروعات الصغيرة والمتوسطة قد تكون فريدة فقط من الناحية المحلية فهي في الغالب محدودة في النمو؛
- ج- الأهداف الإستراتيجية: إن المشروع المقاولاتي عادة يذهب إلى أبعد من الأعمال الصغيرة في الأهداف، حيث نراه ذو أهداف إستراتيجية ترتبط بالنمو، تطوير السوق، الحصة السوقية، المركز السوقي، رغم أن المشروعات الصغيرة تمتلك بعض الأهداف تكون عادة مرتبطة بالمبيعات وبعض الأهداف المالية.

بالإضافة إلى ما سبق تتسم المقاولاتية أيضا بـ:

- إنشاء مؤسسة غير نمطية تتميز بالإبداع؛
- ارتفاع نسبة المخاطرة في المقاولاتية لأنها تأتي بالجديد، وبمعدلات عوائد مرتفعة في حالة قبول المنتج في السوق؛
- أرباح احتكارية ناتجة عن حقوق الابتكار قبل تقليدها مقارنة بالمؤسسة النمطية التي تطرح منتجات عادية؛
- الفردية النسبية والمبادرة مقارنة بإنشاء المؤسسات هذه الأخيرة التي يمكن إنشاؤها مع مجموعة.

3- مقومات الفكر المقاولاتي: يحتاج المقاول إلى مجموعة من المواصفات تجعل منه المقاول الناجح والمسير الجيد، وهذا عن طريق الدمج بين مجموعة من الصفات الشخصية والعوامل البيئية، وهي¹⁰:

- أ- المقومات الشخصية:
 - الحاجة الى الانجاز: أي تقديم أفضل أداء والسعي إلى إنجاز الأهداف وتحمل المسؤولية والابتكار؛
 - الثقة بالنفس: حيث يمتلك المقومات الذاتية والقدرات الفكرية على إنشاء مشروعات الأعمال وذلك من خلال الاعتماد على الذات والإمكانات الفردية وقدرته على التفكير والادارة؛
 - الرؤيا المستقبلية: أي التطلع إلى المستقبل بنظرة تفاؤلية وإمكانية تحقيق مركز متميز وأرباح متزايدة؛
 - التضحية والمثابرة: المثابرة والصبر والتضحية برغبات أنية من أجل تحقيق آمال وغايات مستقبلية؛
 - الرغبة في الاستقلالية: ويقصد بها الاعتماد على الذات في تحقيق الغايات والأهداف، كما يستعد المقاولون العمل لدى الآخرين، كما يوفر لهم إنشاء المؤسسات الخاصة الدخل الكافي للمعيشة وتحقيق الثراء؛
- ب- المقومات البيئية: وتتمثل في مكونات المحيط الاجتماعي، حيث يعتبر هذا الأخير عنصرا مهما في الدفع نحو إنشاء المؤسسة نظرا لتكوينه المعقدة كالأسرة، الدين، العادات والتقاليد.

4- تصنيف المقاولاتية: للمقاولاتية نوعين من التصنيف، وهما¹¹:

- أ- التصنيف القديم للمقاولاتية:
 - المقاولاتية التجارية: هي مقاولاتية متخصصة في شراء وإعادة بيع سلع بشكل مباشر، أي دون اللجوء إلى أي طريقة لتحويلها إلى سلع أخرى جاهزة، سواء البيع بالجملة أو نصف الجملة أو بالتقسيم؛
 - المقاولاتية الصناعية: وهي التي تقتني مواد أولية أو نصف مصنعة وتصنعها فتنتج من خلالها منتجات تامة الصنع، جاهزة للاستهلاك أو الاستعمال في تصنيع منتجات أخرى ويتم بيعها في السوق؛
 - مقاولاتية الصيد البحري: وهي التي تعمل على صيد الأسماك قبل بيعها في السوق للمستهلك؛
 - المقاولاتية الفلاحية: وهي التي تزاوّل نشاطها الاقتصادي بالميدان الفلاحي، حيث تنتج منتجات فلاحية من خضر وفواكه وحبوب...؛
 - المقاولاتية الخدمائية: وهي مقاولاتية تقوم بإنتاج وبيع سلع غير محسوسة أو ما يسمى بالخدمات كالنقل والفندقة والخدمات البنكية...؛
 - مقاولاتية المهن الحرة: وهي التي تقوم بنشاط مدني مطابق لمهنة حرة مقننة ذات نفع عام كمكاتب الدراسات الحرة ومكاتب المؤقتين وعبادات الأطباء...؛
- ب- التصنيف الحديث للمقاولاتية: التصنيف الحديث للمقاولاتية يعتمد على معايير متعددة أهمها:

- التصنيف حسب القطاعات الاقتصادية: يعتمد هذا التصنيف على معيار القطاع الاقتصادي، وعلى هذا الأساس يمكن التمييز بين مجموعة من المقاولات حسب نوع القطاع الاقتصادي الذي تزاول فيه أنشطتها، وهذه القطاعات الاقتصادية إجمالاً هي كما يلي:
- القطاع الأولي: ويشمل الفلاحة والصيد البحري واستخراج المعادن؛
- القطاع الثانوي: ويضم الصناعة والبناء والأشغال العمومية؛
- القطاع الثالث: أي قطاع الخدمات (كالنقل والتجارة).
- ج- التصنيف حسب فرع النشاط الاقتصادي: زيادة على التصنيف حسب القطاع الاقتصادي، من المفيد الاعتماد على معيار فرع النشاط الاقتصادي المرتبط بالتصنيف القطاعي، لأن القطاع الاقتصادي يتكون من مجموعة من المقاولات التي تزاول نفس النشاط الاقتصادي الرئيسي، أما فرع النشاط الاقتصادي فهو يتكون من مجموعة المقاولات التي توفر نفس السلعة أو نفس الخدمة.
- وعلى هذا الأساس يمكن التمييز بين أنواع متعددة من المقاولات داخل قطاع اقتصادي معين، ففي القطاع الأولي مثلاً، يمكن تصنيف المقاولات إلى مقاولات الحبوب، مقاولات مشتقات الحليب، مقاولات الحوامض، مقاولات صيد الأسماك، مقاولات استخراج المعادن... وكذلك الحال بالنسبة للقطاع الثانوي: مقاولات صناعة الأدوية مقاولات النسيج... والقطاع الثالث: مقاولات النقل، مقاولات الفنادق.
- د- التصنيف حسب الحجم: يأخذ هذا التصنيف بعين الاعتبار حجم المقاوله والذي يمكن قياسه بالاعتماد على معايير جزئية كـمبلغ الرأس المال، ومستوى رقم المعاملات، وحجم اليد العاملة مع اختلاف في الحد الأدنى والحد الأقصى لقيم هذه المؤشرات من بلد إلى آخر. وعلى هذا الأساس، يمكن التمييز بين الأنواع التالية من المقاولات.
- المقاولات الصغيرة جداً: وهي مقاوله يشتغل فيها 4 عمال على الأكثر وتحقق رقم معاملات صغير جداً؛
- المقاولات الصغيرة: وهي مقاوله تشغل عدداً صغيراً من العمال (بين 4 و 20) وتحقق أرقام معاملات صغيرة؛
- المقاولات المتوسطة: وهي مقاوله تشغل عدداً متوسطاً من العمال (بين 20 و 100) وتحقق رقم معاملات متوسط؛
- المقاولات الكبرى: وهي مقاوله تشغل أعداداً غفيرة من العمال (أكثر من 100)، تحقق رقم معاملات مرتفع؛
- المجموعة: وهي مجموعة شركات تشمل الشركة الأم وشركات تابعة لها، وهنا يكون دور الشركة الأم هو تسيير الشركات ومراقبتها.
- هـ- التصنيف حسب الملكية: يعتمد هذا التصنيف على نوعية الجهات التي تمتلك أصول المقاوله، وعلى هذا الأساس تصنف المقاولات إلى:
- مقاولات خاصة: وهي مقاولات يملكها القطاع الخاص سواء كانت مقاوله فردية أو عائلية أو شركة مساهمة؛
- مقاولات عمومية: وهي مقاولات يملكها القطاع العام سواء كان إدارة مركزية أو جماعات محلية؛
- مقاولات شبه عمومية: وهي مقاولات يمتلك أسهمها القطاع العام والقطاع الخاص بنسب متفاوتة.
- و- التصنيف حسب الجنسية: يعتمد هذا التصنيف على معيار جنسية مالكي أصول المقاوله، وعليه فإن المقاولات تصنف إلى ما يلي:
- المقاولات الوطنية: ويملك أصولها مواطنون من البلد الذي تتواجد فيه المقاوله إذا كانت المقاوله خاصة أو يملك أصولها القطاع العام إذا كانت المقاوله عمومية؛
- المقاولات الأجنبية: ويملك أصولها أشخاص أجنبية أو قطاع عام أجنبي، خاصة فيما يسهى بالاستثمارات الأجنبية المباشرة أو الشركات المتعددة الجنسيات؛
- المقاوله المختلطة: ويملك أصولها أشخاص أجنبية ومواطنون محليون بنسب مختلفة.
- ثانياً: مفهوم مؤسسات المقاوله الصغيرة والمتوسطة
- 1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: لا يوجد تعريف محدد لهذا النوع من المؤسسات إذ يختلف من دولة لأخرى اعتماداً على معياري الحجم وعدد العمال أو رأس المال، فما يبدو مؤسسة صغيرة أو متوسطة في بلد متطور قد يكون مصنع كمؤسسة كبيرة في بلد نام، والعكس صحيح لذا نجد البنك الدولي يعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستخدام معيار عدد العمال والذي يعتبر معياراً مبدئياً بأنها: " تلك المنشآت التي توظف أقل من 50 عامل، ويصنف المشروعات التي تعمل بها أقل من 10 عمال بالمشروعات المتناهية الصغر"¹².
- أما في التشريع الجزائري فقد تم الاعتماد في تعريف هذا النوع من المؤسسات على معياري عدد العمال والجانب المالي، حيث أشارت الجريدة الرسمية إلى¹³:
- المادة الرابعة: يقصد بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلك المؤسسات التي تقوم بإنتاج السلع والخدمات، والتي تشغل من 1 إلى 250 عامل، ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 02 مليار دينار أو الميزانية العامة السنوية تتراوح بين 100 و 500 مليون دينار؛
- المادة الخامسة: أشارت إلى تصنيف المؤسسات المتوسطة بأنها تلك التي تشغل ما بين 50 و 250 عامل ورقم أعمالها يتراوح بين 200 و 02 مليار دينار، والميزانية العامة السنوية تتراوح بين 100 و 500 مليون دينار؛

- المادة السادسة: أشارت إلى تصنيف المؤسسات المتوسطة بأنها تلك التي تشغل ما بين 10 و49 عامل، ورقم أعمالها لا يتجاوز 200 مليون دينار، أو الميزانية العامة السنوية لا تتجاوز 100 مليون؛

- المادة السابعة: تصنف المؤسسات المتناهية الصغر أو الصغرى إلى تلك التي تشغل ما بين 1 و9 عمال وتحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار، أو الميزانية العامة السنوية لا تتجاوز 10 مليون دينار.

2- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حلقة مهمة في سلسلة تطوير اقتصاديات الدول تكمن أهميتها في قدرتها على المساهمة في عملية التنمية ومساهمتها في تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ويمكن تلخيص الأهمية في النقاط الآتية¹⁴:
- تعتبر الأداة الأساسية التي ينشط من خلالها القطاع الخاص، و بالتالي فإن دعمها يعتبر تدعيما لدور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي؛
- تساهم في خلق قيمة مضافة في الاقتصاد الوطني، وكذا المساهمة في تحقيق التكامل بين القطاعات ما يخلق بعض التوازن في الاقتصاد الوطني، لأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشط في قطاعات مختلفة؛

- يعتبر الاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة وسيلة ناجحة في تعبئة مدخرات الأفراد وإعادة ضخها في الحلقة الاقتصادية على شكل استثمارات؛
- تعد آلية فعالة في إنتاج و توفير سلع وخدمات منخفضة السعر لفائدة المواطنين ذوي الدخل المنخفضة، كما إنه بإمكانها إنتاج سلع لا تنتجها المؤسسات الكبيرة لاعتبارات متعلقة بالحجم وتملك المؤسسات الصغيرة و المتوسطة القدرة على تلبية حاجيات المستهلكين وهذا لتفاعلها المباشر معهم.

- لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية، فقد أشاد تقرير صدر عن منظمة الأونكاد بعد دراسة ميدانية لسبع دول آسيوية، بالدور الذي يلعبه هذا القطاع، إذ ساهم في رفع حصتها من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بأكثر من 10% حيث ساهمت في استقطاب المستثمر ين وهذا بالدخول في مشروعات مع شركاء أجنب، مما يتيح الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة وتوسيع القاعدة الإنتاجية.
- تساهم في تحقيق التوازن الاجتماعي عن طريق توفير مناصب الشغل ورفع معدلات الدخل الفردي و إحداث التوازن الجهوي.

المحور الثاني: الجانب التطبيقي

سيتم التطرق من خلال هذا المحور إلى إسهامات كل من مؤسسة (ANGEM)، (L'ANDI)، (ENSEJ)، (CNAC) في تقديم الدعم والمرافقة لترقية العمل المقاولاتي بالجزائر، كما يلي:

1- دور الوكالة الوطنية لدعم القرض المصغر (ANGEM) في ترقية عمل المقاولات الصغيرة والمتوسطة:

أنشأت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في عام 2004، حيث تندرج ضمن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر والتهميش، تقوم الوكالة بتطوير (القرض المصغر)، رامية إلى تنمية القدرات الفردية للأشخاص الراغبين الأخذ على عاتقهم خلق نشاطاتهم الخاصة. إن القرض المصغر عبارة عن قرض يمنح لفئة المواطنين الذين هم من دون مدخول و/ أو لديهم مدخول غير منتظم، مخصص لخلق نشاطات جديدة بما في ذلك الأنشطة الممارسة منزليا، قصد شراء المعدات والمواد الأولية للشروع في العمل¹⁵.

ويتمثل دور الوكالة في ترقية عمل المقاولات الصغيرة والمتوسطة، من خلال الآتي¹:

أ- المرافقة: تضمن الوكالة الدعم والنصح والمساعدة التقنية فضلا عن مرافقة مجانية للمقاولين أثناء تنفيذ أنشطتهم، ويمنح القرض البنكي بدون فوائد؛

وتتمثل الأهداف المسندة لعملية المرافقة فيما يلي²:

- جعل المقاول يدرك الجوانب التجارية والتقنية والمالية المتعلقة بالمشروع؛

- دراسة احتمال نجاح المشروع؛

- فحص سلامة الفرضيات الموضوعية من طرف المقاول والمتعلقة بمشروعه؛

- تحضير ملف مكتمل خاص بإنشاء النشاط (دراسة تقنو اقتصادية) حسب الطرق والمناهج المتبعة من طرف الوكالة.

ب- الامتيازات الجبائية:

- إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات لمدة ثلاث (3) سنوات؛

- إعفاء من رسم العقاري على البناءات المستعملة في الأنشطة التي تمارس لمدة ثلاث (3) سنوات؛

- تعفى من رسم نقل الملكية، الاقتناءات العقارية التي يقوم بها المقاولون قصد إنشاء أنشطة صناعية؛

- إعفاء من جميع حقوق التسجيل، العقود المتضمنة تأسيس الشركات التي تم إنشاؤها من قبل المقاولون؛

¹: www. anjem.dz

²: رسالة المنظمة، مجلة تصدر عن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، العدد 6، ص 10.

- يمكن الاستفادة من الإعفاء الضريبي على القيمة المضافة، مقتنيات مواد التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار الخاص بالإنشاء؛

- تخفيض من الضريبة على الدخل الاجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، وكذا من الرسم على النشاط المهني المستحق عند نهاية فترة الإعفاءات، وذلك خلال الثلاث سنوات الأولى من الاخضاع الضريبي، ويكون هذا التخفيض كالتالي:

- السنة الأولى من الاخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 70٪؛

- السنة الثانية من الاخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 50٪؛

- السنة الثالثة من الاخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 25٪؛

ج- الخدمات المالية: يمنح الجهاز صغتين من التمويل، بما فيها واحدة بمساهمة الخمس (05) بنوك العمومية الشريكة :

- الصيغة الأولى: قرض شراء المواد الأولية (وكالة - مقاول) : هي قروض بدون فوائد تمنح مباشرة من طرف الوكالة تحت عنوان شراء مواد اولية لا تتجاوز 100.000 دج . وهي تهدف إلى تمويل الأشخاص الذين لديهم معدات صغيرة وأدوات ولكن لا يملكون اموال لشراء المواد الأولية لإعادة أو إطلاق نشاطا.

- الصيغة الثانية : التمويل الثلاثي (وكالة - بنك - مقاول): هي قروض ممنوحة من قبل البنك والوكالة بعنوان إنشاء نشاط، تكلفة المشروع قد تصل إلى 1.000.000,00 دج. والتمويل يقدم كالتالي :

- قرض بنكي بنسبة 70 ٪ ؛

- سلفة الوكالة بدون فوائد 29 ٪ ؛

- 1 ٪ مساهمة شخصية.

د- الخدمات غير المالية: إلى جانب القرض تسعى الوكالة إلى توفير المزيد من الخدمات في مجالات واسعة للمستفيدين، والهدف هو الدعم إلى أقصى حد ممكن، واستمرارية الأعمال، لهذا فالوكالة توفر لهم:

- الاستقبال في أحسن الظروف المتاحة لحاملي أفكار إنشاء المشاريع؛

- مرافقة فردية للمقاولين في مراحل إنشاء النشاط؛

- متابعة جوارية جدية لاستدامة الأنشطة التي تم إنشاؤها؛

- دورات تكوينية لإنشاء و / أو تسيير المؤسسات الجدد مصغرة والتربية المالية؛

- اختبارات المصادقة على الخبرات المهنية بالشراكة مع هيئات ومؤسسات المتخصصة والمخولة؛

- معارض لعرض وبيع المنتجات المنجزة في اطار القرض المصغر؛

- وضع موقع في الأنترنت لإشهار وبيع المنتجات وتبادل الخبرات.

والجدول الموالي يظهر عدد المقاولات المنشأة من طرف وكالة تسيير القرض المصغر منذ إنشاء الوكالة إلى غاية 2017-12-31:

الجدول رقم (1): عدد المقاولات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

النسبة (%)	العدد	المقاولات الصغيرة والمتوسطة
62,44%	497 194	النسوية
17,91%	4 350	الرجالية
%100,00	796 333	المجموع

www. anjem.dz Source:

من الجدول نلاحظ أن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ساهمت في انشاء 796333 مقاولات صغيرة ومتوسطة في الجزائر وهذا منذ نشأتها سنة 2004 إلى نهاية 2017-12-31، وهذا العدد معتبر جدا ساهم في خلق قيمة مضافة في الاقتصاد الجزائري، وما يميز هذه المقاولات المنشأة بمرافقة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر هو كونها نسوية والتي بلغت 497194 مقاولات نسوية من مجمل المقاولات المنشأة بما يعادل 62.44%، بينما المقاولات الرجالية مثلت 17.91% وذلك بـ 4350 مقاولات.

2- دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (L'ANDI) في ترقية عمل المقاولات الصغيرة والمتوسطة:

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار هي مؤسسة حكومية مسؤولة عن تسهيل وترقية ومرافقة الاستثمار وخلق المؤسسات من خلال أجهزة التحفيز التي تتمحور أساسا على¹⁶:

- إجراءات الإعفاء والتخفيض الضريبي.

- هناك نظامين من الإمتيازات: الأول يطبق على الإستثمارات الجارية والمنجزة خارج المناطق المراد تطويرها، والثاني هو النظام الإستثنائي الذي يطبق على الإستثمارات الجارية والمنجزة في المناطق المراد تطويرها والتي ترقى لإهتمام خاص من الدولة. والجدول الموالي يبين عدد المشاريع الاستثمارية المصرح بها خلال الفترة 2002-2016:

الجدول رقم (2): عدد المقاولات الصغيرة والمتوسطة حسب نوع الاستثمار

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
انشاء	36 739	57,58%	6 833 051	53,38%	629 222	55,27%
توسيع	25 875	40,55%	5 109 101	39,91%	483 698	42,49%
اعادة هيكلة	3	0,00%	479	0,00%	92	0,01%
اعادة تأهيل	1 020	1,60%	299 003	2,34%	12 343	1,08%
اعادة تأهيل - توسيع	167	0,26%	559 200	4,37%	13 057	1,15%
المجموع	63 804	100%	12 800 834	100%	1 138 412	100%

Source : <http://www.andi.dz>

من الجدول يتضح لنا المساهمة الفعالة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في إنشاء المقاولات في الجزائر، حيث في الفترة الممتدة من (2002-2016) تم إنشاء 63804 مؤسسة مقاولات في الجزائر، وذلك بتقديم دعم مالي قدره 12800834 مليون دينار جزائري، هذه المقاولات التي خلقت قيمة مضافة في الاقتصاد الجزائري لكونها تخلق مناصب شغل تساعد الدولة في القضاء على البطالة والتي قدرت بـ 1138412 منصب شغل. كما تجدر الإشارة بأن المشاريع المقاولاتية الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تتنوع بين إنشاء، توسيع مقاولات موجودة، إعادة هيكلة وإعادة هيكلة وتوسيع، وبالنظر لإحصائيات الجدول نجد أن معظم المقاولات الممولة هي جديدة وحديثة النشاط. إن الهدف الأساسي من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار هو خلق استثمار محلي خارج قطاع المحروقات، وذلك من خلال تمويل الأنشطة الأخرى بهدف تنويع الاقتصاد، وعند التدقيق في المشاريع الممولة نجدها تتفرع في مختلف قطاعات النشاط كما يبينه الجدول الموالي:

الجدول رقم (03): عدد المقاولات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاع

الفرع الصناعي	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	1 316	2,06%	222 790	1,74%	53 445	4,69%
البناء	11 389	17,85%	1 310 896	10,24%	246 138	21,62%
الصناعة	11 256	17,64%	7 411 469	57,90%	466 382	40,97%
الصحة	935	1,47%	171 948	1,34%	22 478	1,97%
النقل	31 097	48,74%	1 095 948	8,56%	162 976	14,32%
السياحة	1 018	1,60%	974 396	7,61%	62 069	5,45%
الخدمات	6 786	10,64%	1 169 895	9,14%	116 476	10,23%
التجارة	2	0,00%	10 914	0,09%	4 100	0,36%
الاتصالات	5	0,01%	432 578	3,38%	4 348	0,38%
المجموع	63 804	100%	12 800 834	100%	1 138 412	100%

Source : <http://www.andi.dz>

من الجدول يتضح لنا المقاولات المنشأة بدعم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار موجودة في مختلف قطاعات النشاط من زراعة، بناء، صناعة، صحة، نقل، سياحة، خدمات، تجارة واتصالات، وبالتدقيق في المقاولات نجد أن أغلبها في قطاع النقل وذلك بنسبة 48.74% بغلاف مالي قدر بـ1095948 مليون دج، والذي خلق 162976 منصب شغل في الجزائر، ليليه قطاع البناء والتعمير بنسبة 17.85% بغلاف مالي قدر بـ1910896 مليون دج والذي ساهم في خلق 246138 منصب شغل، أما في المرتبة الثالثة فيأتي قطاع الصناعة بنسبة 17.64% من المقاولات، والذي رصد له غلاف مالي هام نسبيا قدر بـ7411469 مليون دج، لتتوزع المقاولات الأخرى في القطاعات الأخرى بنسب ضئيلة جدا أو معدومة مثل قطاع التجارة.

3- دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ENSEJ) في ترقية عمل المقاولات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر¹⁷:

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، هي هيئة عمومية أنشئت في عام 1996، مكلفة بتشجيع ودعم والمرافقة على إنشاء المؤسسات، هذا الجهاز موجه للشباب العاطل عن العمل والبالغ من العمر من (19-35) و الحامل لأفكار مشاريع تمكنهم من خلق مؤسسات، يضمن الجهاز عملية المرافقة خلال مراحل خلق المؤسسة وتوسيعها، كما يعنى الجهاز بالمشاريع التي لا تتفوق تكلفتها الإجمالية 10 ملايين دينار.

ويتمثل دور الوكالة في ترقية عمل المقاولات الصغيرة والمتوسطة في تقديم إجراءات الدعم التالية:

- مساعدة وتكوين مميز للشباب صاحب المشروع من خلال تنضيج المشروع ووضع مخطط العمل؛

- المساعدات المالية: يمثل القرض على شكل هبة من 28 إلى 29% من التكلفة الإجمالية للمشروع؛

- التخفيض في الضرائب البنكية .

- المساعدة في الحصول على التمويل: البنك (70% من التكلفة الإجمالية للمشروع) من خلال إجراء مبسط من لجنة الإنتقاء والتصديق وتمويل

المشاريع والضمان على القروض وهذا من خلال صندوق الضمان المشترك/قروض. ويقدم الجهاز صيغتين في التمويل:

- مختلطة: المساهمة الشخصية + تمويل الوكالة

- الثلاثي: المساهمة الشخصية + تمويل الوكالة + تمويل البنك حسب الصيغة التالية:

- المساهمة الشخصية: 1-2% من التكلفة الإجمالية للمشروع؛

- الوكالة: من 28-29 بالمئة من التكلفة الإجمالية للمشروع، قرض على شكل هبة.

- البنك: 70% من التكلفة الإجمالية للمشروع.

- المزايا الضريبية (إعفاءات ضريبة القيمة المضافة وتخفيض التعريفات الجمركية قيد الإنشاء والإعفاء الضريبي أثناء مرحلة الإستغلال)

للمؤسسات أثناء مرحلة تركيب المشروع وبعد خلق المؤسسة.

الجدول رقم (4): عدد مؤسسات المقاولات حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط	عدد المشاريع الممولة
- خدمات	105754
- نقل	56530
- زراعة	53488
- الحرف	42621
- البناء	32284
- الصناعة	24547
- مهن حرة	9456
- صيانة	9359
- صيد	1127
المجموع	367980

Source : Bulletin d'information Statistique, N°30, Edition mai 2017.

من الجدول نلاحظ أن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ساهمت في انشاء 367980 مقاولات صغيرة ومتوسطة في الجزائر وهذا منذ نشأتها إلى نهاية 2016-12-31، وهذا العدد معتبر جدا ساهم في تنوع الأنشطة الاقتصادية في الجزائر وخلق استثمار بديل خارج قطاع المحروقات

مرتكزا على القطاعات التالية: خدمات، نقل، صيانة، زراعة وصيد، صناعة، حرف وبناء، وما يميز هذه المقاولات المنشأة بمرافقة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب أنها متمركزة بصفة كبيرة في قطاع الخدمات 497194 ب 105754 مقاولة، ليلها قطاع النقل وقطاع الزراعة ب 56530 و53488 مقاولة على التوالي.

4- دور الوكالة الوطنية للتأمين على البطالة (CNAC) في ترقية عمل المقاولات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر¹⁸: هو جهاز دعم إحداث وتوسيع النشاطات لصالح البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين ثلاثين (30) وخمسين (50) سنة، ويتكفل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بجهاز الدعم لإنشاء وتوسيع النشاطات المخصصة للشباب العاطل عن العمل والبالغ من العمر 30-50 سنة، والذين فقدوا وظائفهم لأسباب اقتصادية لشهروا واحد، الحد الأقصى للمشروع لا يتجاوز 10 مليون دينار.

يقدم الجهاز لأصحاب المشاريع ما يلي¹⁹:

أ- المرافقة أثناء جميع مراحل المشروع ووضع مخطط الأعمال؛

ب- المساعدات المالية؛

- يمثل القرض على شكل هبة من 28-29 بالمئة من التكلفة الإجمالية للمشروع.

- التخفيض في الفوائد البنكية.

- المساعدة على الحصول على التمويل البنكي (70٪ من التكلفة الإجمالية للمشروع): وتستند الاستثمارات المراد إنجازها في هذا الإطار حصريا على صيغة التمويل الثلاثي التي تربط صاحب المشروع والبنك والصندوق من خلال التركيبة التالية:

- المساهمة الشخصية: 1-2٪ من التكلفة الإجمالية للمشروع؛

- تمويل الصندوق: 28-29٪ من التكلفة الإجمالية للمشروع على شكل هبة؛

- تمويل البنك: 70٪ (بفوائد مخفضة)؛

- المزايا الضريبية (الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة والتخفيض في التعريفات الجمركية قيد الإنشاء والإعفاء الضريبي أثناء مرحلة الإستغلال):

- التدريب والتكوين في مجال تسيير المؤسسات أثناء تركيب المشروع وبعد إنشاء المؤسسة.

- التصديق على المكاسب المهنية.

أما فيما يخص الإعانات والامتيازات الممنوحة من طرف الوكالة، فهي²⁰:

أ- الامتيازات الممنوحة: خلال مرحلة إنجاز الاستثمار:

- الإعفاء من حقوق نقل الملكية بمقابل مالي للاكتسابات العقارية الحاصلة في إطار إنشاء نشاط صناعي؛

- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يتعلق بالعقود التأسيسية للشركات؛

أما خلال فترة الإستغلال فهناك امتيازات ضريبية ممنوحة للمؤسسات المصغرة لمدة ثلاثة سنوات (03) ابتداء من انطلاق النشاط؛

- الإعفاء من الرسم العقاري على البناءات والبناءات الإضافية لمدة "3 سنوات ، 6 سنوات أو 10 سنوات" حسب موقع المشروع ، ابتداء من تاريخ إنجازها؛

- إعفاء كامل من الضريبة الجزافية الوحيدة IFU ، لمدة "3 سنوات ، 6 سنوات أو 10 سنوات" حسب موقع المشروع، ابتداء من تاريخ إستغلالها؛

- 5% للنشاطات المنتجة وبيع الاملاك، و 12% للنشاطات الأخرى؛

- عندما تخلق المؤسسة المصغرة على الأقل ثلاثة (3) مناصب عمل في فترة غير محددة المدة، تمدد فترة الإعفاء لسنتين؛

- الإعفاء من كفالة حسن التنفيذ عندما يتعلق موضوع المؤسسة المصغرة بالإطعام في المنشآت الثقافية؛

- الإعفاء من الضريبة العقارية على البناءات والبناءات الإضافية تمتد إلى 10 سنوات ان كان ذلك النشاط في الجنوب، و6 سنوات بالنسبة للنشاطات الموجودة في الهضاب العليا.

- الاستفادة من تخفيض الضريبة الجزافية الوحيدة المستحقة عند نهاية مرحلة الإعفاء، وذلك خلال الثلاث "3" سنوات الأولى من الأخضاع الضريبي. والجدول الموالي يبين عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة.

الجدول رقم (5): المشاريع الممولة من طرف الوكالة منذ نشأتها الى غاية 2016/12/31

قطاع النشاط	عدد المشاريع الممولة
خدمات	30111
نقل المسافرين	12191
نقل البضائع	45844
زراعة	17513
الحرف	11886
البناء	481
الصناعة	10740
مهن حرة	831
صيانة	795
صيد	404
المجموع	138716

Source : Bulletin d'information Statistique, N°30, Edition mai 2017

من الجدول نلاحظ أن الوكالة الوطنية للتأمين على البطالة ساهمت في انشاء 138716 مقاوله صغيرة ومتوسطة في الجزائر وهذا منذ نشأتها إلى نهاية 2016-12-31، وهذا العدد معتبر جدا ساهم في تنوع الأنشطة الاقتصادية في الجزائر وخلق استثمار بديل خارج قطاع المحروقات مرتكزا على القطاعات التالية: خدمات، نقل، صيانة، زراعة وصيد، صناعة، حرف وبناء، وما يميز هذه المقاولات المنشأة بمرافقة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب أنها متمركزة بصفة كبيرة في قطاع الخدمات بـ 30111 مقاوله، ليلها قطاع النقل متفرعا الى نقل المسافرين ونقل البضائع بـ 12191 و 45844 مقاوله على التوالي، وقطاع الزراعة بـ 17513 مقاوله.

خاتمة:

من خلال معالجتنا لموضوع البحث، توصلنا إلى أن المؤسسات محل الدراسة ساهمت مساهمة فعالة في ترقية عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا من خلال: المرافقة أثناء جميع مراحل المشروع ووضع مخطط الأعمال، تقديم المساعدات المالية عن طريق مشاركة هذه الأجهزة في تمويل المشروع؛ ومنح القرض البنكي بدون فوائد، التدريب والتكوين في مجال تسيير المؤسسات أثناء تركيب المشروع وبعد إنشاء المؤسسة، تقديم الدعم والنصح والمساعدة التقنية لتسيير مشاريعهم. حيث أوضحت الاحصائيات مساهمت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في إنشاء 796333 مقاوله صغيرة ومتوسطة في الجزائر وهذا منذ نشأتها سنة 2004 إلى نهاية 2017-12-31، كما ساهمت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في إنشاء المقاولات في الجزائر، حيث في الفترة الممتدة من (2002-2016) تم إنشاء 63804 مؤسسة مقاوله في الجزائر، وذلك بتقديم دعم مالي قدر بـ 12800834 مليون دينار جزائري، هذه المقاولات ساعدت في خلق مناصب شغل قدرت بـ 1138412 منصب شغل، أما الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ساهمت في إنشاء 367980 مقاوله صغيرة ومتوسطة في الجزائر وهذا منذ نشأتها إلى نهاية 2016-12-31، وهذا العدد معتبر جدا ساهم في تنوع الأنشطة الاقتصادية في الجزائر وخلق استثمار بديل خارج قطاع المحروقات مرتكزا على القطاعات التالية: خدمات، نقل، صيانة، زراعة وصيد، صناعة، حرف وبناء، وفيما يخص الوكالة الوطنية للتأمين على البطالة فقد ساهمت في انشاء 138716 مقاوله صغيرة ومتوسطة في الجزائر وهذا منذ نشأتها إلى نهاية 2016-12-31.

قائمة المراجع:

- ¹: توفيق خذري، حسين بن طاهر، المقاوله كخيار فعال نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية – المسارات والمحددات-، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي، 06/06، 2013، ص 4.
- ²: توفيق خذري، حسين بن طاهر، المقاوله كخيار فعال نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية – المسارات والمحددات-، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي، 06/06، 2013، ص 4.

- ³: مراح حياة، اشكالية المقاول الجزائري الجديد، الجزء الأول، مجلة دراسات اجتماعية، العدد (03)، جانفي، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات العلمية، الجزائر، 2010، ص 34.
- ⁴: محمد قوجيل، دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية بالجزائر (دراسة ميدانية)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016/2015، ص 15.
- ⁵: سفيان بدرابي، ثقافة المقاول لدى الشباب الجزائري المقاول (دراسة ميدانية بولاية تلمسان)، رسالة دكتوراه -م.د-، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015/2014، ص 36-37.
- ⁶: الجودي محمد علي، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014، ص 22.
- ⁷: Berreziga Amina, Meziane A Amina, La culture Entrepreneuriale Chez Les Entrepreneurs Algeriens, Colloque National sur : les Stratégies d'Organisation et d'Accompagnement des PME en Algérie, Université Kasdi Merbah Ouargla , 18-19/04/2012, p:02.
- ⁸: نجوية الحدي، المقاولاتية كرهان لامتصاص البطالة، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد الرابع، ص 94، من الموقع: <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/313/2/2/20939>
- ⁹: عبد القادر شارف، لعلازمضاني، الأثار الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع المقاولاتية "مقاربة نظرية"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة ميله، المجلد 1، العدد 3، جوان 2016، ص 239.
- ¹⁰: نجوية الحدي، المقاولاتية كرهان لامتصاص البطالة، مرجع سبق ذكره، ص 98 - 99.
- ¹¹: http://blastak.blogspot.com/2014/03/blog-post_2316.html
- ¹²: أيت عيسى، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر - آفاق وقيود-، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس ص 273. من الموقع: www.chlef.dz
- ¹³: عيسى، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر - آفاق وقيود-، مرجع سبق ذكره، ص 274-275.
- ¹⁴: خالد رجم، حمزة بن ناصف، العربي عملية، تقييم برامج دعم المشاريع المقاولاتية للوكالة الجهوية لتسيير القرض المصغر ولاية ورقلة الفترة 2005 - 2014، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد (06)، جوان، الجزائر، 2017، ص 75.
- ¹⁵: <http://www.bna.dz/index>.
- ¹⁶: <http://www.mdipi.gov.dz>
- ¹⁷: <http://www.mdipi.gov.dz>
- ¹⁸: www.cnac.dz
- ¹⁹: <http://www.mdipi.gov.dz>
- ²⁰: <http://www.elmouwatin.dz>